http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1664) السنة السابعة - الاربعاء (25) تشرين الثاني 2009

وزارة الدفاع البريطانية تنفي قيام جنودها بانتهاك حقوق السجناء

بدء أولى الجلسات العلنية للتحقيق بمشاركة لندن في حرب العراق

بغداد- لندن / المدى والوكالات

تزامن مع بدء جلسات الاستماع العلنية للجنة التحقيق في الدور البريطاني في حرب العراق في لندن امس الثلاثاء، نفي لوزارة الحرب البريطانية قيام جنودها بانتهاكات جسدية بحق معتقلين عراقيين.

واستمعت اللجنة المؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة السير جون شيلكوت إلى إفادات عدد من كبار المسؤولين البريطانيين في مختلف الميادين العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاستخباراتية، ومن بينهم رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير والذي يتوقع ظهوره امام اللجنة مطلع العام المقبل. ويقول روب واطسون مراسل بي بي سي للشؤون الدبلوماسية: إن قرار بلير المشاركة مع الولايات المتحدة في الحرب على العراق يبقى أكثر قرارات السياسية الخارجية البريطانية إثارة للجدل منذ عقود.

ويركز تحقيق اللجنة على كيفية اتخاذ حكومة بلير قرار الحرب ثم كيفية تنفيذه وإدارتها لمسار العمليات والوجود عسكري لنحو ست سنوات. وفي محاولة للكشف الدقيق عن الاسباب التي قادت الى اتخاذ قرار المشاركة في حرب العراق، يعود التحقيق الى سنتين قبيل حرب العراق عام ٢٠٠٣ ليغطي مجمل الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٩ الذي شهد انسحاب القوات البريطانية من العراق.

ومن المتوقع ان يستمر التحقيق لأشهر ولن يظهر تقريره النهائي حتى موعد الانتخابات العامة القادمة في بريطانيا او بعدها. وتنظر جلسة الثلاثاء في السياسة الخارجية البريطانية ازاء العراق في تلك المرحلة التي قادت الى الحرب التي بدأت عام ٢٠٠٣. وتتواصل جلسات الاستماع الى شخصيات من بينهم السير بيتر ريكيتس الذي كان على رأس لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) التي اشرفت على عمل الاجهزة الاستخبارية البريطانية المختلفة للفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠١.

ومن المسؤولين الاخرين الذين سيسهمون في تقديم شهاداتهم امام اللجنة المسؤول الكبير السابق في وزارة الدفاع سيمون ويب والموظفون السابقون في وزارة الخارجية السير مايكل وود والسير وليم بيتي.

وكان اختيار اعضاء لجنة التحقيق من قبل رئاسة مجلس الوزراء قد اثار بعض الانتقادات حول استقلالية اللجنة عن الحكومة. بيد أن السير جون شيلكوت قد وعد بأن التحقيق لن يحابي احدا على حساب الحقيقة.

كما اعرب عن ثقته في الوصول الى تفسير شامل وعميق لعملية اتخاذ القرار التي قادت بريطانيا للانضمام الى التحالف الدولي الذي قام بحرب العراق عام ٢٠٠٣.

وستستمع اللجنة في جلسة اليوم الاربعاء الى شهادة مسؤول كبير سابق في وزارة الخارجية عن مزاعم امتلاك نظام صدام أسلحة الدمار الشامل. ومن المنتظر ايضا ان تستمع اللجنة الى شهادة السير جون سكارليت الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات ام أي ٦ والذي صاغ بوصفه رئيسا للجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) في الفترة بين عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٤، ملف الحكومة المثير للجدل عن اسلحة الدمار الشامل العراقية.

وتسببت الحرب في مقتل ١٧٩ من عديد القوات البريطانية في العراق.

وسبق هذا التحقيق تحقيقان رسميان اخران في حرب العراق، اذ كان تحقيق بتلر قد نظر في الفشل الاستخباري قبل الحرب، بينما فحص تحقيق هتن الظروف التي قادت الى موت الخبير السابق في وزارة الدفاع البريطانية ديفيد كيلي. وقال السير جون شيلكوت: أنه يأمل في اكمال تقريره النهائي قبل نهاية العام القادم على الرغم من تحذيره من التحقيق قد يتأخر الى عام ٢٠١١.

من جهتها تقول صحيفة الإندبندنت في افتتاحيتها لعدد امس: إن عمل لجنة حرب العراق سيقيم على ضوء قدرتها على الجواب على عدد من الأسئلة الهامة من قبيل: ما هي المعلومات الاستخبارتية التي كان الوزراء يملكونها بشأن التهديدات التي شكلها العراق؟ وهل تم تحريف الأدلة عمدا لحشد الرأي العام لصالح الحرب؟ وهل كانت الأزمة مستعصية في المراحل الأولى على الحل الدبلوماسي؟، وتمضي متسائلة: هل كانت السياسة الخارجية البريطانية مستقلة عن السياسة الأمريكية؟ وما هي النصائح التي تلقاها الوزراء بشأن مدى قانونية حرب العراق؟ وترى الصحيفة أن من ضمن المسائل التي تحتاج إلى تسليط الأضواء عليها: مدى التخطيط للحرب وتزويد القوات البريطانية بالمعدات الحربية. وتنتهي الصحيفة إلى أن هذه أول لجنة تغطي موضوع العراق بشكل شامل.

من جانب آخر نفت وزارة الدفاع البريطانية امس الثلاثاء مزاعم جديدة بقيام جنودها باساءة معاملة المعتقلين المحتجزين في العراق. جاء ذلك في رد على صورة فوتوغرافية نشرتها صحيفة (ذي اندبندنت) يظهر فيها جندي بريطاني يتولى حراسة اربعة عراقيين معصوبي الأعين وأيديهم مكبلة خلف ظهورهم ممددين على الارض. ونشرت الصحيفة الصورة تحت عنوان «هل هذه الصورة تثبت ان الجنود البريطانيين خرقوا اتفاقيات جنيف» موضحة ان الحادث يجري التحقيق في ملابساته خلال تحقيق علني بشأن ادعاءات تفيد بأن جنودا بريطانيين عذبوا وقتلوا نحو ٢٠ سجينا في أعقاب معركة مع المسلحين في عام ٢٠٠٤.

ومن المقرر ان يعلن وزير الدفاع البريطاني بوب اينسوورث اليوم الاربعاء تفاصيل التحقيق الذي يركز على ما يسمى بـ(معركة داني بوي) نسبة الى اسم نقطة تفتيش في مركز وقوع الحادث. وقالت وزارة الدفاع: ان المسلحين قتلوا في ساحة المعركة في تبادل لاطلاق النار خلال هجوم على نقطة تفتيش تابعة للجيش وسيارة في محافظة ميسان لكن الاسر العراقية تشير الى ان بعض الذين قتلوا قد تم القاء القبض عليهم احياء قبل أن يتعرضوا للتعذيب والقتل على ايدي القوات في القاعدة البريطانية في (معسكر أبو ناجي).

من جانبه اشار متحدث باسم وزارة الدفاع البريطانية الى انه «لم تجد (الوزارة) أدلة موثوق بها» تفيد بوقوع سوء معاملة للمعتقلين في أعقاب الحادث نافيا أن تكون المعاملة التي تظهر في الصورة الفوتوغرافية المنشورة على صفحات (ذي اندبندنت) تمثل خرقا لاتفاقيات جنيف. واضاف المتحدث «اننا لم نجد أية أدلة موثوق بها تفيد بأن المحتجزين في اعقاب الهجوم على القوات البريطانية وتبادل اطلاق النار لفترات طويلة على حاجز (داني بوي) قد تعرضوا لسوء معاملة». واوضح ان «معاملة المعتقلين كما هو مبين في الصورة لا تصل الى حد انتهاك اتفاقيات جنيف» مضيفا انه «من المهم أن نتذكر أن الأولوية الأولى بالنسبة لنا في نهاية مثل هذه الهجمات هي حماية الأفراد من تهديدات جديدة». وأضاف أن لجنة التحقيق العامة ستدرس الأحداث التي تلت تبادل اطلاق النار. لكن الصحيفة البريطانية تؤكد إن هناك مزاعم بأنه بعد ساعات من التقاط تلك الصورة، نقل المعتقلون العراقيون إلى مركز احتجاز بريطاني حيث تعرضوا الضرب مبرح قبل أن يتم قتلهم مع عشرين عراقيا آخرين من قبل الجنود البريطانيين. كما تنقل عن قائد سابق للقوات البريطانية ومفتش سابق للسجون البريطانية قوله: إن صور إهانة معتقلين عراقيين على أيدى جنود بريطانيين تعتبر مقززة ومحزنة لأنها صادرة عن أمة تقول عن نفسها بأنها متحضرة ولأنها تلطخ سمعة الجيش البريطاني التي حافظ عليها كثيرون في ظروف مختلفة.

على صعيد متصل قالت صحيفة (غارديان) البريطانية امس الثلاثاء ان التحقيق في واحد من اكثر القرارات اثارة للجدل السياسي في العصر الحديث سيبدأ بعقد جلسات استماع علنية لجمع الادلة. لكن مصادر قضائية بارزة اكدت ان تحقيق لجنة شيلكوت لن يتناول القضية الرئيسة التي تدور حول تحديد ما اذا كان غزو العراق قانونيا. وقال قاض بارز لصحيفة (غارديان): ان تحليل مدى شرعية الحرب خارج اختصاص لجنة التحقيق لاسيما وانها لا تضم محاميا او قاضيا واحدا. الا ان شيلكوت شدد على ان شرعية غزو العراق في عام ٢٠٠٣ ستكون واحدة من القضايا الرئيسة التي سيتناولها التحقيق.

هل يستطيع بلير القفز على اتهامات مشاركة بلاده في حرب العراق ؟

تنفيذاً لاتفاقية الإطار الستراتيجي بين بغداد وواشنطن

مؤسسة غوغل ورواد التكنولوجيا الأميركية يستثمرون في مستقبل العراق

بغداد/ وكالات

أعلن المدير التنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة غوغل Google إريك شميدت وأعضاء في فريق العمل المعني بتكنولوجيا العراق (ITTF) في بغداد عن مشروع خلق جولة افتراضية للمتحف الوطني العراقي باستخدام أحدث ما توصلت إليه غوغل من تكنولوجيا.

ويعد هذا المشروع الأول من نوعه في أي متحف حيث سيتم حصر جميع القطع الأثرية الموجودة في المتحف الوطني العراقي في كتالوج بطريقة رقمية وإلكترونية ما يتيح الإطلاع اليها عالميا. وتعتبر هذه العملية جزءاً من التزام مستمر من جانب المؤسسات الأميركية نحو الشراكة مع العراقيين بموجب اتفاقية الإطار الستراتيجي للمساعدة في دعم العراق وعرض تراثه الثقافي والتاريخي الغني. ويأتي الإعلان عن هذا المشروع في مقر المتحف تتويجاً لاجتماعات استمرت على مدى ثلاثة أيام بين كبار المسؤولين العراقيين وشميت ووفد من رواد صناعة التكنولوجيا ضم جاريد كوهين ممثل وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون لتخطيط السياسات والعضو المنتدب لشركة تراينت كابيتال دون ديكسون والجنرال بيتر بيس، وصوفي شميدت من مؤسسة غوغل من إدارة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية. كما حضر هذه المناسبة كل من السفير الأمريكي كريستوفر هيل ووكيل وزارة الثقافة جابر الجابري وقادة من مجتمع المهتمين بالتراث الثقافي في العراق. وقال شميت في هذه المناسبة «نحن متحمسون جداً للقدوم إلى العراق ومساعدته في هذا المشروع المبتكر لتكنولوجيا التصوير الرقمي. وأعتقد أن هناك امكانات هائلة في هذا البلد لمشاركة الشركات ذات التكنولوجيا المتقدمة العراقيين في إنشاء البنية التحتية لشبكة الانترنت اللازمة للتنمية الاقتصادية والاندماج العالمي».

وشميدت هو أول رئيس تنفيذي لإحدى كبريات شركات التكنولوجيا الرائدة في العالم يزور العراق، وهي ثالث زيارة يقوم بها مسؤولون في مؤسسة غوغل إلى العراق بهدف التعاون مع المبادرات التكنولوجية التي تقودها حكومة الولايات المتحدة. وتأتي هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعزيزاً لأطر الدبلوماسية الثقافية بين الولايات المتحدة والعراق وتجسيداً لفن الحكم في القرن الحادي والعشرين. وتتولى حكومة الولايات المتحدة تنظيم الاجتماعات كما تقوم بتقديم التسهيلات لهذه المبادرات والبرامج التي تدار من قبل العراقيين بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص. ويعتبر هذا هو أول وفد من القطاع الخاص يلتقي فريق العمل المعني بتكنولوجيا العراق (ITTF) الذي تم تشكيله مؤخراً وهو عبارة عن هيئة تضم العديد من المهتمين بهذا المجال تم إنشاؤها من قبل العراقيين لبناء قدرة العراق في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتعكس زيارة الوفد مدى الشراكة بين القطاعين العام والخاص للإسهام ليس فقط في تنمية الموارد التقليدية بل في رفع مستوى الخبرة أيضاً.

وترأس جاريد كوهين، ممثل وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون لتخطيط السياسات، أول وفد تكنولوجي تدعمه وزارة الخارجية الأمريكية زار العراق في شهر نيسان ٢٠٠٩، حيث ضم ممثلين عن شركة بلو ستيت ديجيتال ومؤسسة غوغل ويوتيوب وشركة ايه تي أند تي وتويتر ومؤسسة هاوكاست ميديا، ومؤسسة أوتوماتيك، وشركة ميتوب. وقد تشكلت عقب هذه الزيارة منظمات لدعم الشبكة الرقمية للعراق، كما أخذت منظمة مؤلفة من شركات تكنولوجيا المعلومات الخاصة على عاتقها العمل والتعاون مع العراقيين في عدة مشاريع تضم عدداً من المجالات المتنوعة في الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والمجتمع المدني والتراث الثقافي.

ويجري حالياً تطوير العديد من المشاريع التي تعمل على تمكين وتوعية العراقيين من خلال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك قناة يوتيوب الخاصة بالحكومة العراقية التي ستتضمن مقاطع مصورة من الجلسات البرلمانية، ورسائل مباشرة من القادة العراقيين إلى المواطنين، وأشرطة فيديو تعليمية حول كيفية التعامل مع الخدمات الحكومية، ومشاهد من راء الكواليس حول كيفية سير العمل داخل مقار الحكومة العراقية. وسوف تتيح قناة يوتيوب هذه للمواطنين العراقيين وأكبر شريحة من المجتمع العالمي الحصول على معلومات يومية حول أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها الحكومة العراقية في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد. وتهدف هذه المبادرة إلى خلق شعور من الشفافية والانفتاح والابتكار للحكومة العراقية ومواطنيها.

وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون قد أعلنت في العشرين من شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ عن إنطلاق البرنامج الأمريكي- العراقي للبعثات التدريبية في مجال التكنولوجيا الذي سيبدأ العمل به في شهر كانون الثاني، قائلة «نحن لا نريد أن نقدم دعماً أميركياً فقط، بل نريد أيضاً أن نساعد على تطوير القدرات العراقية لوضع الحلول الخاصة بها»، حيث وصفت كلينتون كيفية تحقيق ذلك بقولها «وسيتم من خلال هذا البرنامج وضع المتدربين العراقيين على بداية طريق التكنولوجيا في الولايات المتحدة وإطلاعهم على روح المبادرات العملية، وكذلك اكتسابهم المهارات التي سينقلونها معهم إلى بلادهم. وهذا بدوره يمثل نهجًا جديدًا للدبلوماسية التي تستهدف مجموعة سوف يكون لها تأثير كبير على مستقبل العراق ألا وهي مجموعة شباب العراق».

رئيس شركة غوغل

صحفيون يحذرون من مساوئ استخدام الاعلام تحت غطاء حرية الصحافة

بغداد/ وكالات

اعتبر صحفيون أن انتشار وسائل الإعلام في البلاد هو أمر «ايجابي» لإسهامه في تعزيز الديمقراطية، في وقت حذر آخرون من «سلبيات» الانتشار والذي يكون تحت غطاء حرية الصحافة.

يقول الصحفي كاظم الحجاج بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن «كثرة الصحف ووسائل الإعلام بمثابة سلاح ذو حدين فهي بحاجة أن تضع لنفسها ضوابط ثابتة». ويوضح «ليس هناك إحصائية رسمية للصحف، كم عددها، وكم عدد العاملين فيها، أو عدد النسخ التي يتم طبعها؟». ويضيف قائلا ان «إصدار الصحف في العراق لا يحتاج إلى إجازة رسمية، وهذا يشمل أيضا كثرة القنوات الفضائية ايضا، وهو يعتبر أمراً منفلتا». في حين يرى الصحفي هيثم جبار ان «كثرة الوسائل الاعلامية تحتاج الى اشخاص مهنيين لإدارتها كي تكون مؤثرة، وبالتالي تصبح قادرة على التغيير»، مشيرا الى ان «اغلبية الوسائل الاعلامية تقاد من قبل إدارات لا تمت للإعلام بصلة».

اما عادل عبد الرزاق وهو متخصص في مجال النشر فيقول ان «الصحفيين والإعلاميين يخوضون تجربة جديدة وهي الإعلام الحر والكثير منهم ليس لديهم الخبرة الكافية». ويوضح قائلا «الاختلاف في نقل الحقيقة بين وسائل الاعلام يتبع اجندات تلك الوسائل الاعلامية ولكن المعضلة هي مدى تأثيرها على الحكومة لكي تكسب التغيير الواقعي».

بينما يقول الصحفي حسن الداود «بالرغم من اتفاق الاغلبية على ايجابية كثرة وسائل الاعلام الا ان الاهمال الحكومي في الجانب الخدمي للمواطن جعل بعض القنوات الفضائية تستغل الوضع لمساعدة بعض الافراد المعدودين لابراز هيأتها للناس».

ويوضح «هذه الطريقة تمكن بعض القنوات من دس السم في العسل لتمرير إراداتها وطموحاتها السياسية».

وكان مسؤولون حكوميون عراقيون طالبوا في وقت سابق بفرض رقابة أو بعض القيود على عمل وسائل الإعلام في العراق، والتي نشطت بعد ٢٠٠٣، إلا أن هذه الدعوات قوبلت برفض من أوساط إعلامية وثقافية. وشهد العراق بعد تاريخ ٢٠٠٣ ظهور عدد كبير من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بعد أن كانت مقتصرة على عدد محدود قبل هذا التاريخ.

الكويت تؤكد استمرار مفاوضاتها مع العراق للاستفادة من حقول النفط المشتركة

الكويت/ كونا

قال وكيل وزارة النفط المساعد للشؤون الفنية علي بن سبت امس الثلاثاء ان المفاوضات الفنية جارية بين الكويت والعراق من اجل التوصل الى اتفاق يحقق الاستغلال الامثل للحقول المشتركة بين الطرفين.

واوضح بن سبت بحسب (كونا) ان التشاور جار من اجل اختيار آلية تضمن حقوق الطرفين بطريقة عادلة وتحقق مصالحهما معا مشيرا الى انه تتم حاليا دراسة عدد من التجارب العالمية المعمول بها في مثل هذه الحالات للاسترشاد بها والوصول الى افضل الحلول باتفاق الطرفين.

من جانب اخر، قال رئيس الوزراء نوري المالكي خلال استقباله رئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي الجديد، ماكنا بارت، إن «قضية المفقودين الكويتيين قضية إنسانية وليست سياسية»، وابدى استعداد العراق «للتعاون مع الإخوة في دولة الكويت. وأكدنا التزامنا بالتعاون بخصوص المفقودين والأموال والممتلكات الكويتية في رسالتين بعثناهما سابقا إلى الأمم المتحدة والحكومة الكويتية، ونسعى لإنهاء هذا الملف الإنساني ولا مصلحة للعراق بحجز رفات المفقودين».

وسيعقد الخميس المقبل في الكويت اجتماع يضم ممثلين عن العراق والكويت لكشف مصير الأشخاص الذين فقدوا خلال حرب الخليج الثانية بحسب ما اعلنته اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إقرار قانون الاستثمار يتيح تملك الأجانب لأراضي الأسكان

بغداد/ رويترز

سمح اقرار قانون الاستثمار في مجلس النواب، بامتلاك الأجانب الأراضي لمشاريع إسكان.

ويهدف القانون المقر امس الاول بحسب مشرعين، الى تبسيط قواعد الاستثمار الأجنبي. وكان العراق يأمل في جذب استثمارات أجنبية مع تراجع العنف الطائفي – الذي اندلع بعد حرب ٢٠٠٣– في العامين الماضيين غير أن البيروقراطية والروتين وقوانين تملك الأراضي كانت عقبات أمام المستثمرين.

وقال رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الأعرجي أن هذا إنجاز كبير سواء بالنسبة للبرلمان أو الحكومة أو الشعب العراقي. وأضاف أن القانون يزيح كثيرا من العقبات التي تعرقل الاستثمار في العراق. ولا يغطي القانون قطاع النفط أو إنشاء الفنادق لكن الإسكان من القطاعات التي يحتمل أن تحقق نموا كبيرا.

ويأمل العراق في بناء الملايين من الوحدات السكنية الجديدة. ولا تسمح القوانين العقارية السابقة إلا بتأجير الأرض للمستثمرين الأجانب لفترة محدودة.

وسيلاقي القانون ترحيبا على الأرجح من شركات التطوير العقاري. ويقول مسؤولون عراقيون إن شركات بناء وعقارات خليجية تبدي اهتماما متزايدا بالعراق.

وقال ماركوس جيبل الرئيس التنفيذي لشركة التطوير العقاري (ديار) في دبي «هذه خطوة في الاتجاه الصحيح من الناحية القانونية. نعتقد أن العراق يملك قيمة كبيرة في الاستثمار العقاري بالنسبة لشركات التطوير في الخليج».

ويملك العراق ثالث أكبر احتياطيات نفطية في العالم ويأمل في الصعود إلى المرتبة الثالثة ضمن أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم من المرتبة الحادية عشرة حاليا.

ويقول مسؤولون عراقيون إنه سيتم ضخ الإيرادات النفطية في البنية التحتية التي دمرتها سنوات من الحرب والعقوبات فيما يحتمل أن يخلق مزيد من الفرص أمام شركات التطوير. وقال سعود مسعود رئيس البحوث والمحلل البارز في القطاع العقاري بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «يو بي أي» في دبي «هذه خطوة مهمة وقد تكون جاءت في الوقت المناسب لأن أسواق العقارات العالمية بلغت منتهاها من الانخفاض على ما يبدو. العراق اقتصاد مؤهل.. وفي حين توجد مخاطر بالعراق فهناك أيضا فرص جيدة».

ويهدف القانون الجديد إلى تسريع إجراءات منح تصاريح الاستثمار وتحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية والسلطات المحلية عند التعامل مع المستثمرين. ويتعين إحالة القانون إلى مجلس الرئاسة لإقراره.

الاستثمار ينشط قطاع الرواتب